طالب «التربية» بإدراج بعض المواد القانونية البسيطة في المناهج الدراسية لتثقيف وتوعية الطلبة

مشاري المشعان لـ «الأنباء»: ارتفاع معدلات الطلاق يكشف عدم النضج الكافي لدى بعض المقبلين على الزواج

أجرى الحوار: عبدالعزيز المطيري

مع التغيير السريع الذي تشهده الحياة اليومية جراء التحول الرقمي والمعلوماتي الذي طرأ مؤخرا، تزايدت المشكلات الاجتماعية والقانونية التي تواجه الأفراد بشكل شبه يومي، مما يستوجب وجود من يحمي الفرد قانونيا، فهناك من هم أدرى بتلك التفاصيل من خلال عملهم في هذا المجال، سعيا لإحقاق الحق وحفاظا على تماسك المجتمع من خلال تطبيق القانون. «الأنباء» ورغبة في تسليط الضوء على ما يتعلق بحقوق الأفراد والدولة والتعريف بالعديد من الجوانب القانونية في هذا الشأن التقت المحامي مشاري المشعان، الذي أكد ان هناك من يتكسب من وراء قانون الجرائم الإلكترونية بنشر بعض المقاطع المستفزة، لافتا الى الدور المهم للقانونيين وجمعيات النفع العام في التوعية والتعريف بمواد قانون جرائم تقنية المعلومات، مطالبا «التربية» بإدراج بعض المواد القانونية البسيطة في المناهج الدراسية لتثقيف الطلاب قانونيا. ولفت المشعان الى ان مبادرة «العفو الكريم» من صاحب السمو الأمير عززت التعاون والانسجام والتكاتف بين السلطتين وحققت المطالب الشعبية، مبديا تفاؤله بقدرة المجلس الحالي على القيام بدوره من خلال السعي لتلبية احتياجات المواطنين، وفيما يلي التفاصيل:

- **مبادرة «العفو الكريم» من صاحب السمو عززت روح التعاون والانسجام بين السلطتين**
- **نعيش أجواء من التسامح والفرح بين أطياف المجتمع الكويتي بعد معاناة من التوتر السياسي**
- **هناك من يتكسب من قانون الجرائم الإلكترونية بنشر بعض المقاطع أو التغريدات المستفزة**
- **عرف الآباء الخاطئ «زوجوه يعقل» من أهم أسباب حدوث الطلاق في المجتمع مؤخراً**

بداية، ما رأيك في التطورات الأخيرة على الساحة السياسية وخاصة «العفو الكريم» من صاحب السمو الأمير، واثر ذلك مجتمعيا؟

● **التوافق والتعاون بين مجلس الأمة والحكومة أمر حتمي لإنهاء الخلافات والتفرغ للتطوير والإصلاح ومحاربة الفساد ولن يتأتى هذا الانسجام بين السلطتين الا من خلال الحوار الجاد ووضع المصلحة العليا للبلاد على رأس الأولويات، وتعد مبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وإصداره العفو الكريم دعوة لتعزيز التعاون والانسجام بين السلطة التنفيذية والتشريعية ونبذ الخلافات فبعد ان كان مطلبا شعبيا اصبح حقيقة، وشمل العفو جميع الفئات مما يعزز الوحدة الوطنية والتلاحم بين أبناء الكويت ومتفائل بأن القادم سيكون أجمل، خاصة أننا على مشارف عودة انعقاد جلسات مجلس الأمة، وهناك العديد من القوانين التي لابد من إقرارها بعد معاناة طويلة، ونحن نعلم أن هذه المعوقات ليست واقعية بل مصطنعة نتيجة عدم الانسجام الذي أدى بدوره لحدة الخلاف.**

ونعيش حاليا أجواء من الترابط والتسامح والفرح والانسجام بين أطياف المجتمع الكويتي بعد معاناة طويلة من التوتر السياسي الكبير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فصدور العفو الأميري الكريم الخطوة الأولى للمصالحة الوطنية، فالمرحلة التي تمر بها الكويت تتطلب مواجهة التحديات والمضي بخطط تنموية شاملة لتحقيق آمال الشعب.

ولا شك أن التأزيم السياسي أثر سلبا على المجتمع بجميع أطيافه ومراحله العمرية فحتى الأطفال رغم بعدهم عن الأمور السياسة الا انهم باتوا من المتابعين لهذا الشأن، وهذا يخالف طبيعة المجتمع الكويتي فهو مجتمع متعدد المجالات وذو اهتمامات مختلفة مما يفرض عليه الاهتمام بمختلف النواحي الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، ونتمنى ان تعود الكويت لسابق عهدها في صدارة دول الخليج وأن يسود النضج في الحياة السياسية، فتترك السياسة للسياسيين ويهتم العامة بأمورهم الحياتية.

كيف تقيم أداء نواب مجلس الأمة الحالي؟

● **تختلف تركيبة المجلس الحالي عن المجالس السابقة التي كانت تعاني من انقسامات واختلافات عديدة، والمجلس الحالي يدعو للتفاؤل، وقام بإقرار بعض القوانين الشعبوية كقانون مكافأة الصفوف الأمامية وغيره ومتفائلون بقدرته على القيام بدوره من خلال تلبية احتياجات المواطنين.**

هل تعتقد ان نظام الانتخاب الحالي كان سببا في توتر العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؟

● **لكل نظام انتخابي سلبياته وإيجابياته، ولا شك أن لـ «الصوت الواحد» إيجابيات لدى البعض وسلبيات لدى البعض الآخر، ونرى ان سلبياته اثرت على العديد من القضايا مثل التعيينات والمناصب العليا واصبح التصويت وفقا للانتماءات الطائفية والقبيلة والروابط المجتمعية، وبدلا من الاستناد إلى البرامج الانتخابية والأجندات السياسية واستندت الكتل إلى الهوية مما عزز انتشار الطائفية والعنصرية، بل وأصبحنا نرى هذه الشعارات من بعض الأكاديميين والمثقفين الذين يفترض عليهم توعية المجتمع بخطورة هدم الوحدة الوطنية، ففي السابق كان الناخب يدلي بأربعة أصوات ويختار اربعة نواب مما يحد من ظاهرة وصول البعض ممن ينتخبون وفقا لاعتبارات قبلية وطائفية خاصة أن الغرض من قانون الانتخاب وتوسيع العملية الانتخابية ضمان تمثيل المجلس لشرائح وفئات وتوجهات المجتمع المختلفة من خلال وجود كتل متعددة تخوض الانتخابات، ولكل كتلة برنامج انتخابي ويتم على أساسه اختيار المرشح.**

ومن حق الشعب ان يكون له رأي في أداء النواب وان يمثل المجلس الشعب تمثيلا حقيقيا، ولكن ما رأيناه من إعلان البعض خوضه العملية الانتخابية بدافع حصوله على كرسي البرلمان، ولا يملك أي برنامج إصلاحي ولا رؤية اقتصادية للنهوض بالمجتمع، لذلك نريد مستقبلا افضل ولابد أن نحارب العنصرية والقبلية بشتى أنواعها من خلال تعديل قانون الانتخاب والحد من ظاهرة شراء الأصوات.

مشاري المشعان خلال اللقاء مع الزميل عبدالعزيز المطيري (قاسم باشا)

■ دور مهم للقانونيين وجمعيات النفع العام في التوعية بقانون جرائم تقنية المعلومات

تجاوزات قانونية

لاحظنا في الفترة الأخيرة انتشار التجاوزات القانونية ما بين السب والقذف والتشهير والتعليقات السلبية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حدثنا عن خطورة هذا الموضوع وابعاده القانونية؟

● **انتشار التجاوزات على وسائل التواصل الاجتماعي باتت ظاهرة مزعجة ولابد من معرفة الخلل فمن الناحية الاجتماعي هي سلوك فردي غير سوي نابع عن التنشئة الاجتماعية والأخلاقية غير السليمة، اما من الجانب القانوني فقد فرق القانون في هذا الأمر بين كل قضية، فالانتقاد والسب والتعدي والتشهير جريمة يعاقب عليها القانون، أما من الناحية المنطقية فإن إبداء الرأي مباح دون المساس بالأشخاص والجماعات أو الطوائف أوالقبائل فإذا تجاوز التعليق هذا الحد استوجب العقاب.**

ولا نغفل أهمية دور القانونيين وجمعيات النفع العام في زيادة الوعي والتعريف بمواد قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من قبل رواد «التواصل الاجتماعي» التي تصل الى الحبس أو تعويض مالي قد يتجاوز 50 ألف دينار، ولا سقف معين للتعويضات المالية حيث يعتمد ذلك على طبيعة الجرم المرتكب واثر التعليق في الشخص وهذا بخلاف التعويض المؤقت بقيمة 5001 دينار كويتي.

ولابد من الاشارة الى الاختلاف بين الحياة التي نعيشها وعالم التواصل الاجتماعي مما يتطلب رقابة أولياء الأمور لأبنائهم فنحن لا نملك تغيير سلوك الافراد ولكن واجبنا توعية المجتمع بمدى الخطورة القانونية والاخلاقية، ولذلك يجب على الأسرة ووزارة التربية غرس القيم الأخلاقية وأسس الانتقاد المبنية على الموضوعية واحترام وجهة نظر الطرف الآخر، وهذا ما يحثنا عليه ديننا الحنيف ورسولنا الكريم ﷺ، ونتمنى من وزارة التربية أن تدرج بعض المواد القانونية البسيطة في المناهج الدراسية لتثقيف الطلاب عن مدى خطورة الجرائم الالكترونية خاصة ان هناك من يتكسب من خلال قانون الجرائم الإلكترونية عن طريق نشر بعض المقاطع أو التغريدات المستفزة للطرف الآخر والمؤدية لتعليقات المسيئة ثم لجوء الطرف الاول للقضاء والمطالبة بالتعويضات المالية.

معدلات الطلاق

في الآونة الأخيرة لاحظنا ارتفاع معدلات الطلاق او الخلع في المجتمع الكويتي، برأيك ما الأسباب التي أدت إلى زيادة وتيرتها؟

● **لاحظنا مؤخرا ان حالات الطلاق تشهد ارتفاعا غير مسبوق، ووزارة العدل ترصد هذه الحالات وتعلنها سنويا من خلال الإحصاءات الرسمية، وهذا الارتفاع يبين عدم النضج الكافي لدى المقبلين على الزواج وانهم غير مؤهلين لتحمل المسؤولية وتكوين الاسرة وتربية الأبناء وعدم إدراكهم للمعنى الحقيقي للحياة الزوجية التي تبنى على التعاون والتضحية فنحن لسنا ضد الطلاق فهو حق اجازه الشرع، ولكنه محاط بالكثير من الضوابط لكي يلجأ إليه الأزواج كخيار أخير ووحيد في المشكلات التي لا مجال لتلافي وقوعها غير ان البعض يستخدمه كسلاح وأول الحلول التي يلجأ اليها عند وقوع خلاف مع الطرف الآخر بدل من السعي لإكمال مسيرة الحياة الزوجية بكل إيجابياتها وسلبياتها.**

ولا شك أن هذه المعضلة يعاني منها المجتمع بأسره فهو هدم لاستقرار الأسرة يدفع ثمنه الأبناء فهم الاكثر معاناة وتمتد آثاره لتشمل الأقارب أيضا، ومن العوامل المسببة للطلاق عدم استقرار الحالة المادية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة ومنها السكن الذي اصبح يشغل شريحة كبيرة من الشباب نظرا لارتفاع الإيجارات وهم لازالوا في بداية مشوار حياتهم، وقد يشارك الآباء أيضا في حدوث الطلاق حين يتعاملون بالعرف الخاطئ السائد «زوجوه يعقل»، معتقدين ان تحمل مسؤولية الزواج تقوم سلوك الفرد غير مدركين انهم يعالجون الخطأ بخطأ فادح، لذلك تقع على الآباء مسؤولية تهيئة الأبناء للحياة الزوجية قبل الارتباط، وخاصة الفتاة، حيث إنها تتفاجأ باختلافها عن شريك الحياة في المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو التعليمي وكانت تعتقد أنها ستعيش حياة سعيدة.

ويجب أيضا أن تكون هناك شفافية ووضوح بين الطرفين، وان يكون هناك فحص طبي للكشف عن تعاطي المخدرات قبل 6 أشهر من الزواج لكي يكون كل طرف على بينه فلا يقع احدهم ضحية للخداع وحينها يلجا لطلب الطلاق، ويجب ان تلزم وزارة الصحة كلا الطرفين بتقديمهم شهادة تفيد بخلوهم من موانع الزواج، بالإضافة الى الفحص الخاص بالجينات الوراثية وكذلك شهادة الحالة الجنائية، ونتمنى ان تكون هناك قوانين تضمن استقرار الأسرة الكويتية من خلال توفير احتياجاتها السكنية والمادية وتحقيق الرخاء والرفاهية للمجتمع لدرء آثار هذه الظاهرة.

المعهد نظَّم المعرض العلمي الرابع للأطفال من عمر 6 حتى 12 عاماً

الهارون: «الأبحاث» يسعى لتنمية روح البحث لدى النشء

عبدالمحسن الهارون ويوسف العبدال خلال قص شريط افتتاح المعرض (متين غوزال)

سارة وتالة مروة خلال المشاركة في المعرض

■ العبدال: رسالة المعهد تتمثل في تنمية الإدراك الذهني للأطفال وتوعيتهم بأهمية العلوم

دارين العلي

افتتح معهد الكويت للأبحاث العلمية امس معرض الطفل الرابع في المركز العلمي، وذلك ضمن اهتمامه بتشجيع أبناء الكويت على ممارسة وتنمية روح البحث العلمي لدى الجيل الناشئ.

وخلال كلمة للقائم بأعمال مدير عام المعهد ألقاها نيابة عنه المدير التنفيذي لقطاع التسويق والعمليات التجارية عبدالمحسن الهارون، قال فيها ان المعرض موجه للأبناء الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 12 عاما، وهي المرحلة التي تتشكل فيها اهتمامات الطفل العلمية، ويظهر شغفه بالمعرفة واكتشاف الأشياء، حيث تتكون ميوله وتترسخ لديه قيم تظل مدى الحياة.

ولفت الهارون الى أن المعرض يحظى بإقبال واسع، حيث شارك في دوراته الثلاث السابقة أكثر من 2000 طفل قاموا بالعديد من التجارب العلمية المبسطة، مشيرا الى السماح للطلبة بإجراء العديد من التجارب المختبرية بأسلوب سهل يناسب قدراتهم ومرحلتهم العمرية، ومنها استخلاص الحمض النووي من الفواكه، والتعرف على العوامل الطبيعية المؤثرة في الطحالب البحرية، وكيفية تنفيذ عمليات فلترة للمياه، وإجراء العديد من الاختبارات المتعلقة بكفاءة الطاقة، والتعرف على طبيعة المياه من مصادر مختلفة، كما أن قطاع العلوم والتكنولوجيا في المعهد سيقوم بعرض ابتكاراته التي تخدم أبناءنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وسيتيح لهم إجراء تجارب خاصة تناسب قدراتهم.

وذكر ان المعرض يؤدي رسالة مهمة في استقطاب علماء المستقبل وإثارة الاهتمام والشغف بالعلوم والتفاعل معها والمحافظة على البيئة في جو من الحرية والمتعة.

وفي تصريح لـ «الأنباء»، قال مدير ادارة التسويق يوسف العبدال ان الهدف من المعرض إيصال أهمية العلم والبحث العلمي للفئات العمرية الصغيرة التي تبدأ بالنمو العقلي، لافتا الى ان التجارب التي سيتم الاطلاع عليها جميعها مبسطة تسمح للطفل باستيعابها وتجربتها بنفسه حتى يترسخ البحث العلمي في ذهنه.

وأوضح العبدال ان هذه المعارض والدورات العلمية التي يقدمها المعهد تهدف الى تنمية الإدراك الذهني للاطفال بأهمية العلوم.

هذا، ويتضمن المعرض الذي يستمر ثلاثة أيام، تجارب علمية مبسطة بمشاركة جميع المراكز البحثية التابعة للمعهد، كمركز أبحاث الطاقة والبناء، وأبحاث المياه، وأبحاث البيئة والعلوم الحياتية، وأبحاث البترول، حيث تقدم هذه المراكز العديد من التجارب منها: استخلاص الحمض النووي من الفواكه، النافورة اليدوية، سحر الألوان، البرتقالة الخارقة، الطحالب البحرية وتأثرها بالعوامل الطبيعية، تآكل الشواطئ، عملية فلترة المياه المتسخة باستخدام ورقة ترشيح، والتوصيل الكهربائي والفرق بين المياه (مياه بحر، مياه شرب، مياه قطرية)، كفاءة الطاقة، تركيز الكربوهيدرات.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

«حماية البيئة» نظّمت ورشة حول أهداف التنمية المستدامة في العمل المناخي

جنان بهزاد: ضرورة تنشئة جيل واعٍ بتحديات المستقبل البيئية

جنان بهزاد خلال الورشة

أكدت أمين عام الجمعية الكويتية لحماية البيئة جنان بهزاد أن دور التعليم لا يقف عند حد تطبيق أجندات التنمية المستدامة، بل هو مشروع تنشئة جيل واع وجاهز لتحديات المستقبل بالمشكلات البيئية كالتصحر وندرة المياه والتغيرات المناخية وما لها من آثار وله أيضا دور في ابراز دور الصناعة المبنية على الاقتصاد الأخضر وترشيد الاستهلاك.

جاء ذلك خلال ورشة عمل بعنوان «تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئة والعمل المناخي» والتي نظمتها الجمعية ضمن مشاريع وبرامج الموسم الحادي عشر لبرنامج المدارس الخضراء، وجاءت بالتنسيق مع التوجيه الفني للعلوم بمنطقة الأحمدي التعليمية بمدرسة معاذة الغفارية وبالتعاون مع النادي البيئي «استدامة» وبمشاركة 53 معلمة.

وقالت بهزاد إن ورشة العمل تضمنت تمارين الكترونية ورسم خرائط لمخططات بيئية ساحلية لمشاريع مستقبلية وتحديد الاهداف المستدامة المراد تحقيقها، مضيفة أن 26,4٪ من المعلمات لم يسمعن بالتنمية المستدامة، وهذا ما ترك انطباعا سلبيا عن إمكانية وصول البلدان العربية للأهداف بحلول عام 2030، حيث ان الأغلبية العظمى والتي تجاوزت 66٪ تشكك بذلك حسب نتائج التمرين العملي الذي كان ضمن برنامج الورشة.

وبينت أن «تغير المناخ يعد من أهم القضايا التي برزت حول الاستدامة، ويمكن لمبادرات الأعمال التطوعية، في شكل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التعليمية والأكاديمية أن تلعب دورا رئيسيا في تعزيز التنمية المستدامة، التي تعتمد فعاليتها على المشاركة المسؤولة للجهات الفاعلة العاملة في المجال السياسي والاقتصادي والمجتمعي، حيث تلعب المؤسسات التعليمية دورا فاعلا في تطبيق الأنشطة والتعليم والتدريب ليكون تأثيراتها مباشرة على البيئة والمجتمع».

وأشارت إلى ان التعريف العام والمتعارف عليه للتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وبذلك هي متعلقة في جوهرها باستخدام الموارد بما يتفق مع القدرة الاستيعابية لكوكبنا من أجل الحفاظ على حياة الإنسان، معتبرة أن الاستدامة مازالت مفهوما بسيطا بالنسبة للكثير ويحتاج الى الكثير من العمل للتركيز على زيادة الوعي العام فيه، وتغير المناخ يحدث ولا مجال للهروب منه ولن نستطيع إيقافه، وهناك الكثير من الدلائل أما السؤال إلى أين سنصل فلا أحد يعلم، ولكن هناك الكثير من الدراسات والتقارير العلمية التي جاءت بتدابير الوقاية من التغيرات المناخية.

وتابعت: يقوم العالم بأسره بالتخطيط لمواجهة هذا التغير واتخاذ اجراءات ملموسة بشأن المناخ، ويبقى السؤال أين نقع من كل هذا التخطيط وهل سنعمل لمواجهة التغير كما يجب، أم سنفشل لعدم جاهزيتنا أو قلة الوعي العام؟ نحن في حاجة إلى خطط متناسقة مع التغير الذي يحدث في العالم فتغير المناخ حقيقي ويجب إدراجه في الخطط الاستراتيجية.